وزير الصناعة والتجارة:

طاقاتنا العلمية معطلة ونستورد التكنولوجيا من الخارج!

كتبت أماني صادق:

في مصر أكثر من ٣٠٠ مركز علمي وبحثي وفي مختلف الوزارات تثمر هذه المراكز ان ابحاثا عديدة لكنها تظل اسيرة الادراج فلماذا وكيف تخرج للنور وتخدم التنمية والصناعة الوطنية؟!

المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة يرى ان البحث العلمي هو المسئول عن تحقيق التنمية الشاملة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بشرية أو سياسية أو علمية ومن هنا جاءت أهميته والدليل على ذلك ان الدول المتقدمة وضعت البحث العلمي في قمة اولوياتها التنموية ولذلك فان الجامعات الاوربية تضم ٧٥٪ من العلماء والطاقات البشرية العاملة في البحث العلمي.

■ رشيد محمد رشيد

ويضيف قائلا: تكليفات الرئيس مبارك واهتمامه بالبحث العلمي ضاعف مسئولية العلماء تجاه المجتمع خاصة ان هناك استراتيجية قد وضعت لربط البحث العلمي بقطاع الانتاج وضرورة التعاون بينهما مشيرا إلى انه قد تم الاتفاق بين وزارة الصناعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي على توجيه قدر كبير من اهتمامات المعاهد و مراكز البحوث في الجامعات وخارجها لبحث سبل معالجة وايجاد حلول للمشاكل التي تواجه القطاعات الانتاجية والخدمية في الدولة عن طريق تنفيذ مشروعات علمية وبحثية على مستوى كبير ويوضح المهندس رشيد بأنه قد تم حصر عدد من المشاكل القائمة والملحة ذات الاولوية التي تواجه جميع القطاعات الانتاجية بقطاع الصناعة وارسالها إلى وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي لدراستها واتخاذ اللازم لمواجهتها وايجاد الحلول المناسبة لعلاجها وهذه المشاكل تتلخص في ارتفاع تكلفة مواد التعبئة والتغليف وخاصة عبوات التتراباك وضرورة توفير بدائل للاستخدام مما سيعمل على تخفيض التكلفة وبالتالي انخفاض الاسعار.

■ د. نادر رياض

ويؤكد المهندس رشيد انه في اطار التحولات العالمية الحالية فانه لن يقدر على المنافسة إلا من لديه قدرة على البحث والتطوير لمنتجاته من حيث الجودة والسعر.. ومن هنا لابد ان يعاد هيكلة البحث العلمي لربطه بمتطلبات المجتمع وقطاعات الانتاج والتصدير.

اتحاد الصناعات والبحث العلمي

يقول خالد عبدالعظيم مدير عام اتحاد الصناعات ان الاتحاد كانت له خطوات ايجابية في استغلال المراكز البحثية في زيادة القدرة التنافسية لبعض وحداته الانتاجية داخل الشركات الصناعية فقد وقع بروتوكول تعاون مع كلية هندسة القاهرة على تقديم خدمات بحثية موجهة لخدمة الصناعة وبروتوكول تعاون آخر بين اتحاد الصناعات والمركز القومي للبحوث لتطوير الوحدات الانتاجية وخلال الفترة القادمة لمواجهة التحديات العالمية.

■ خالد عبدالعظيم

ويوضح قائلا: انه يجرى حاليا حصر المجالات التي تحتاج إلى ابحاث وتطوير حسب الاولوية من خلال لجنة مشتركة بين المركز والاتحاد مشيرا إلى ان بروتوكول التعاون يحدد مسئولية المركز القومي في اختيار الخبراء الاجانب للقطاعات الصناعية والتفاوض معهم في التطوير والتحديث للشركات الانتاجية وكذلك التعرف على احتياجات الصناعة وما هو متاح من أبحاث في المركز القومي للبحوث وما يمكن تبنيه في الخطط البحثية المستقبلية حسب الاحتياجات في كل القطاعات الصناعية فيما عدا السينما لعدم وجود شعبة متخصصة مناظرة في مركز البحوث.

ويشير إلى انه سيتم انشاء مكتب اتصال باتحاد الصناعات يضم مسئولين من المركز القومي للبحوث ومنسقا من الاتحاد لتحقيق الاتصال الدائم مع المنشآت الصناعية وذلك بهدف التركيز على الارتقاء بالجودة وتقديم حلول بديلة تساعد على الابتكار في مجال الصناعة وتبني ابحاث علمية تطبيقية وفقا للصناعة فعليا.

وحدة نقل التكنولوجيا

تنبه اتحاد الصناعات المصرية إلى اهمية ارتباط البحث العلمي بتلبية احتياجات الصناعة ولذلك فقد انشأ لجنة للبحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا تضم في عضويتها رؤساء الغرف الصناعية بالاتحاد ورؤساء الشعب بالمركز القومي للبحوث وذلك لخطوة ايجابية في وضع الاستراتيجية القومية للبحث العلمي وتحقيق التطوير والتحديث للصناعة المصرية بأيدي علمائها.

يقول د.نادر رياض رئيس لجنة البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا باتحاد الصناعات ان هذه اللجنة ستعمل على تنشيط نقل التكنولوجيا من المراكز البحثية واتاحتها بمستوياتها المختلفة لكل الصناعات لتحديثها وتطويرها. مشيرا إلى ان المركز القومي للبحوث شريك مؤتمن على الاسرار الصناعية والملكية الفكرية التي تملكها كل مؤسسة صناعية وملتزم بتعهداته بالحفاظ على المعلومات والاسرار الصناعية عند توليهم المشروعات لتطويرها.

ويوضح قائلا: اللجنة المشتركة ستتولى عملية الارتقاء بادوات الصناعة لرفع قدراتها التنافسية على المستوى العالمي أو المحلي مؤكدا على الاتصال بمراكز البحوث الخارجية لاتاحة التكنولوجيا الحديثة من خلال الزيارات والاحتكاك بالتكنولوجيا المستخدمة للخروج بالبحث العلمي إلى حيز التطبيق الفعلي.

ويضيف د.نادر رياض قائلا: بأن اللجنة قد قامت بحصر عدد من المشاكل التي تعاني منها الصناعة وسيتم ترتيب هذه المشاكل حسب اولوياتها وايجاد الحلول المناسبة لها بجانب تقديم الاستشارات العلمية والفنية للقطاعات الانتاجية لتطوير وتحسين المنتج المحلي وانتاج خامات جديدة مؤهلة للتصدير بخامات محلية.

تحديث الصناعة والجامعات

وحيث ان مشكلة التعبئة والتغليف من اهم المشاكل التي تواجه الصناعة وخاصة المشروعات الصغيرة فقد تشكلت مجموعة عمل من الهيئة العامة للتصنيع وجامعة حلوان وكلية الفنون التطبيقية وممثلين عن عدد من المصانع مختلفة وممثل لهيئة المواصفات والجودة وذلك بهدف بحث مشكلات المشروعات الصغيرة والانتاج الذي نقوم بانتاجه لتطويره من حيث المواصفات والتعبئة والتغليف ووصوله للمستوى العالمي.

ويقول المهندس امام عبدالمنعم رئيس الهيئة العامة للتصنيع ان مجموعة العمل حددت الميزة التنافسية للمنتجات في الخارج ومناسبة مناخ مصر لزراعة خاماتها بما لا يتوافر خارجيا وامكان قيام منشآت صغيرة بانتاج هذه السلع بجودة عالية.. والتطور التكنولوجي في انتاج هذه السلع وتحسين مظهر العبوة بما لا يؤثر على مواصفاته الطبيعية وجودته. ويضيف ان الخطوات العلمية التي اتخذتها اللجنة تضمنت اجراء تعديل وتحديث لبعض المواصفات القياسية المصرية التي لم يطرأ عليها اي تعديل منذ فترة طويلة واصدار مواصفات جديدة لبعض المنتجات التي لايوجد لها مواصفة مصرية وذلك بالتعاون بين هيئة المواصفات والجهات العلمية حتى يمكن مواكبة التطور العالمي.

ويوضح أنه نتيجة للدراسات التي قامت بها اللجنة المشكلة بين المراكز العلمية والهيئة العامة للتصنيع فقد امكن تعميق دراسة الخامات البديلة للمستورد حيث يقدر اجمالي الاتفاق على مواد التعبئة والتغليف والعبوات والمواد التكميلية في مصر حوالي ٤ مليارات جنيه سنويا والتي يتم استيراد اغلبها على الرغم من توافر الخامات البديلة والتي يمكن تغطية معظم احتياجات التعبئة والتغليف.

الأخبار
جريدة الأخبار ٢٠٠٥/٣/١٩